مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (26) – العدد الرابع – أكتوبر 2025

تحولات السياسة الخارجية المصرية "٢٠١١- ٢٠٢٤ "
بين الثوابت والمتغيرات فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى

Transformations in Egyptian Foreign Policy "2011 – 2024" between Constants and Variables in the Context of the International and Regional Scenes

الباحث/ سامح محمد أمين أحمد

مرشح للدكتوراه

كلية التجارة – جامعة بورسعيد – قسم العلوم السياسية

تحت اشراف

لـواء دكتور
محمد بهاء الدين الغمرى
وكيل جهاز المخابرات العامة (الأسبق)
وأستاذ العلـوم السياسيـة

الأستاذ الدكتور
جمـال علـى زهران
استاذ العلـوم السياسيـة
كلية التجارة . جامعة بورسعيد

تاريخ الإرسال	2025-06-16
تاريخ القبول	2025-06-25
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص :

يتناول هذا البحث دراسة تحولات السياسة الخارجية المصرية خلال المدة من 2011 – 2024 بين الثوابت والمتغيرات فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى ، بهدف تحليل العوامل المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية المصرية، وفهم التحولات التى شهدتها فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية .

بدأت السياسة الخارجية المصرية بالتأثر المباشر بالأحداث الداخلية، حيث شكلت ثورة يناير 2011 نقطة تحول رئيسية أدت إلى حالة من الإضطراب السياسى أثرت على علاقات مصر الخارجية ومع ذلك، جاءت ثورة 30 يونيو 2013 لتعيد توجيه المسار السياسى المصرى نحو مزيد من الإستقرار، مما انعكس على توجهات مصر الخارجية، فأصبح هناك إهتمام أكبر بتعزيز العلاقات الإقليمية والدولية لتحقيق المصالح الإستراتيجية للدولة .

كما أن الأزمات الإقتصادية والإجتماعية التى مرت بها البلاد ساهمت فى تعزيز الحاجة إلى سياسة خارجية أكثر تفاعلاً مع التحديات الإقليمية، لضمان حماية الأمن القومى المصرى ومصالحه الإستراتيجية.

وتوصلت الدراسة الى أن المتغيرات الداخلية و الدولية والإقليمية تلعب دورًا أساسيًا فى إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية المصرية للأتى :

1- الثوابت : تظل بعض المبادئ والسياسات ثابتة فى السياسة الخارجية المصرية، مثل الحفاظ على السيادة الوطنية والتعاون مع الدول العربية والإلتزام بالمواثيق و القوانين الدولية .

2- المتغيرات : شهدت السياسة الخارجية المصرية تغيرات كبيرة فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية، مثل التغيرات فى العلاقات مع الدول الكبرى والتحولات فى المنطقة العربية.

3- تأثير المشهد الدولى : تؤثر التغيرات الدولية على السياسة الخارجية المصرية، مثل التغيرات فى النظام الدولى والتوترات بين الدول الكبرى.

4- تأثير المشهد الإقليمى : تؤثر التغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية المصرية، مثل التحولات فى المنطقة العربية والصراعات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية :

السياسة الخارجية – الإستراتيجية .

Abstract

This research examines the transformations in Egyptian foreign policy during the period 2011–2024, examining constants and variables in light of the international and regional landscape. The aim is to analyze the factors influencing Egyptian foreign policy trends and understand the transformations it has undergone in light of international and regional changes.

Egyptian foreign policy began to be directly influenced by domestic events, with the January 2011 Revolution marking a major turning point that led to political turmoil that impacted Egypt's foreign relations. However, the June 30, 2013, revolution redirected Egypt's political path toward greater stability, which was reflected in Egypt's foreign policy orientations. There was a greater focus on strengthening regional and international relations to achieve the country's strategic interests.

The economic and social crises the country experienced also contributed to the need for a foreign policy that was more responsive to regional challenges, ensuring the protection of Egypt's national security and strategic interests. The study concluded that domestic, international, and regional variables play a fundamental role in reshaping Egyptian foreign policy priorities, as follows:

1- **Constants: Some principles and policies remain constant in Egyptian foreign policy, such as preserving national sovereignty, cooperating with Arab countries, and adhering to international conventions and laws.**
2- **Variables: Egyptian foreign policy has witnessed significant changes in light of international and regional changes, such as changes in relations with major powers and transformations in the Arab region.**
3- **The impact of the international scene: International changes impact Egyptian foreign policy, such as changes in the international system and tensions between major powers.**
4- **The impact of the regional scene: Regional changes impact Egyptian foreign policy, such as transformations in the Arab region and regional conflicts.**

Keywords:

Foreign policy – strategy

مقدمة :

مرت على الدولة المصرية خلال بداية العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين عدة تحديات ومتغيرات على نهج الدولة المصرية وسياستها بل أثرت على أداء السياسة الخارجية وتباين أداءها، وجاء الحدث الأول متمثلاً فى ثورة يناير2011، حيث تعتبر المرتكز والأساس للإنتقال بمصر من حقبة نظام حكم شابه العديد من الإنتقادات الى إنعطافات ومسارات غاية متذبذبة ما بين صعود وهبوط فى أداءها، وقد مرت كذلك بنظام حكم تلى تلك الثورة قد أثر تأثيراً بالغاً على الدولة وسياستها الخارجية حيث اتسم أداء تلك السياسة بالإنكماش فى الساحة الدولية ثم تلتها ثورة الثلاثين من يونيو التى عملت على تصحيح المسار باتجاه تكوير أداء الدولة وتوسيع نشاطها وحماية مصالحها والقضاء على المشكلات التى عصفت بها عقب يناير2011 .

تتأثر السياسة الخارجية المصرية بعدد من المتغيرات التى تؤثر على كيفية تعاملها مع قضايا أو مناطق معينة ، وتحدد هذه المتغيرات قدرة مصر على العمل واتخاذ القرارات، وتشكل الإطار الذى يعمل ضمنه صانع القرار السياسى الخارجى فى مصر، هذه المتغيرات تلعب دورًا هامًا فى تحديد الأولويات والإستراتيجيات التى تتبناها مصر فى سياستها الخارجية ، و من هنا ، فلابد من الإلمام وتناول تلك المتغيرات والثوابت ، ومدى تأثيرها فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل المشهدين الدولى و الإقليمى .

مشكلة الدراسة :

تتمثل إشكالية الدراسة فى أن تحولات السياسة الخارجية المصرية فى المدة من 2011 – 2024 بين الثوابت و المتغيرات فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى تعتبر ظاهرة معقدة و متعددة الأبعاد و تتطلب دراسة شاملة و متعمقة لفهم العوامل التى تؤثر على توجهاتها وسياساتها ، ويمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالى :

"كيف يمكن فهم وتحليل التحولات فى السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والمتغيرات فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى، وما هى العوامل التى تؤثر على توجهاتها وسياساتها ؟"

الأسئلة الفرعية :

1- ما هى المبادئ والسياسات التى تظل ثابتة فى السياسة الخارجية المصرية على الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية؟

2- ما هى التغيرات التى تطرأ على السياسة الخارجية المصرية فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية؟

3- كيف تؤثر التغيرات الدولية على السياسة الخارجية المصرية؟

4- كيف تؤثر التغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية المصرية؟

أهمية الدراسة :

الأهمية تكمن فى عدة جوانب رئيسية وذلك بالنظر إلى تحولات السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والمتغيرات فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى ومدى تأثر تلك السياسة كالأتى :

1- دراسة التحديات الجديدة التى تواجه مصر :

بعد أحداث الربيع العربى، ظهرت تحديات جديدة على السياسة الخارجية المصرية، خصوصًا فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار الجغرافى مثل ليبيا والسودان وفلسطين و تكمن أهمية الدراسة فى تحليل كيفية تعامل مصر مع هذه التحديات الجديدة التى تتعلق بالإستقرار الأمنى والسياسى، وكيفية استجابة السياسة الخارجية المصرية لهذه التحولات.

2- تحليل تأثير الفوضى الإقليمية على استقرار المنطقة :

يمكن لهذه الدراسة أن تساهم فى فهم أعمق لكيفية تأثير الفوضى الإقليمية على استقرار المنطقة العربية بشكل عام، ودور مصر فى الحفاظ على هذا الإستقرار، و هذا التحليل مهم للمساهمة فى صياغة سياسات أكثر فعالية فى مواجهة التحديات المستقبلية.

3- إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية المصرية :

من خلال هذه الدراسة، سيتم إثراء الأدبيات العلمية والفكرية حول السياسة الخارجية المصرية وتحليل التحديات الحديثة التى تواجهها.

4- تقديم حلول عملية وتوصيات لصناع القرار :

الدراسة تقدم رؤى وتوصيات لصناع القرار المصرى فى كيفية التكيف مع هذه التحديات المتزايدة، خاصة فى ظل الأزمات الإقليمية المستمرة،و هذه التوصيات قد تساعد فى صياغة إستراتيجيات سياسة خارجية أكثر مرونة وفاعلية فى التعامل مع القضايا العربية والإقليمية.

5- مساهمة فى تعزيز الأمن القومى العربى :

6- من خلال تحليل كيفية تعامل السياسة الخارجية المصرية مع التهديدات التى تطال الأمن القومى العربى، يمكن للدراسة أن تساهم فى تعزيز التعاون العربى المشترك وتقديم رؤية لمواجهة التهديدات التى تعصف بالمنطقة.

7- فهم التحولات فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية.

8- تعزيز مصالح مصر الوطنية: تعزيز مصالح مصر الوطنية من خلال فهم التحولات فى السياسة الخارجية المصرية.

أهداف الدراسة :

من خلال تحقيق هذه الأهداف، ستتمكن الدراسة من تقديم تحليل شامل للظروف والمتغيرات التى تواجه السياسة الخارجية المصرية فى هذه المرحلة الحساسة، وستساعد فى تطوير استراتيجيات تواكب التحديات المعاصرة وهى كالأتى :

1- **تحليل التحولات : تحليل التحولات فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل التغيرات الدولية والإقليمية.**
2- **فهم العوامل المؤثرة : فهم العوامل التى تؤثر على السياسة الخارجية المصرية، مثل التغيرات الدولية والإقليمية.**
3- **تطوير إستراتيجيات فعالة : تطوير إستراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التى تواجه السياسة الخارجية المصرية.**
4- **تعزيز التعاون الدولى والإقليمى : تعزيز التعاون الدولى والإقليمى لمصر من خلال فهم التحولات فى السياسة الخارجية المصرية.**
5- **دراسة الثوابت : دراسة الثوابت فى السياسة الخارجية المصرية، مثل الحفاظ على السيادة الوطنية.**
6- **دراسة المتغيرات: دراسة المتغيرات فى السياسة الخارجية المصرية، مثل التكيف مع التغيرات الدولية والإقليمية.**
7- **تحليل تأثير المشهد الدولى : تحليل تأثير المشهد الدولى على السياسة الخارجية المصرية.**
8- **تحليل تأثير المشهد الإقليمى: تحليل تأثير المشهد الإقليمى على السياسة الخارجية المصرية.**

المنهج المستخدم :

ستعتمد هذه الدراسة على استخدام مجموعة من المناهج البحثية العلمية فى العلوم السياسية، وستجمع بين أكثر من منهج بحثى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الدقة والموضوعية فى النتائج و سيتم تطبيق هذه المناهج البحثية المتنوعة لضمان شمولية وعمق التحليل، والمناهج المستخدمة فى هذه الدراسة هى :

1- **المنهج التاريخي :**

- **تحليل التطورات التاريخية : إستخدام المنهج التاريخي لتحليل التطورات التى شهدتها السياسة الخارجية المصرية بين عامي 2011 و2024، ودراسة تأثير الأحداث التاريخية على هذه السياسة.**

- **فهم الثوابت والمتغيرات : استخدام المنهج التاريخي لفهم الثوابت والمتغيرات فى السياسة الخارجية المصرية خلال هذه الفترة، ودراسة كيفية تأثير المشهدين الدولى والإقليمى على هذه السياسة.**

2- المنهج التحليلي :

- **تحليل السياسات الخارجية: إستخدام المنهج التحليلي لتحليل السياسات الخارجية المصرية خلال الفترة من 2011 إلى 2024، ودراسة العوامل التي أثرت على هذه السياسات.**
- **دراسة تأثير العوامل الإقليمية والدولية : إستخدام المنهج التحليلى لدراسة تأثير العوامل الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية المصرية، وفهم كيفية تعامل مصر مع هذه العوامل.**

هذان المنهجان يمكن أن يكملا بعضهما البعض بشكل فعال، حيث يمكن استخدام المنهج التاريخى لفهم السياق التاريخى للسياسة الخارجية المصرية، بينما يمكن استخدام المنهج التحليلى لتحليل السياسات الخارجية المصرية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية عليها.

الحدود للدراسة :

1- حدود موضوعية : ركزت هذه الدراسة على التحولات فى السياسة الخارجية المصرية بين الثوابت والمتغيرات .

2- الحدود الزمنية : تقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة تبدأ من التغيير السياسى فى مصر الذى حدث بعد ثورات الربيع العربى و ثورة 25 يناير 2011، مروراً بالتحولات التى تلتها وصولاً إلى الوقت (2024) .

3- الحدود الجغرافية : دراسة التحولات فى السياسة الخارجية المصرية فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى .

مصطلحات الدراسة :

مفهوم الاستراتيجية :

ترجع أصول كلمة "إستراتيجية" إلى الكلمة اليونانية "Strategos"، و يقصد بها فن القيادة وإدارة المعارك .

بدايةً، استخدمت الإستراتيجية فى المجال العسكرى كدليل للقادة العسكريين لتحقيق النصر من خلال إستغلال الموارد المتاحة ،و مع مرور الوقت، توسعت إستخدام مصطلح الإستراتيجية ليكون شاملاً لمجالات متعددة مثل السياسة والإقتصاد والإجتماع ،و كما أن هناك وجهات نظر

مختلفة حول مفهوم الإستراتيجية، حيث يرى البعض أنها ترتبط بالقرارات الهامة التى تتخذها المؤسسات لتحقيق أهداف معينة .

كما يمكن تعريف الإستراتيجية بأنها قرارات مؤثرة تهدف إلى تعظيم قدرة المؤسسة على إستغلال الفرص المتاحة والتصدى للتهديدات، أو بأنها مجموعة من القرارات والنشاطات المتعلقة بإختيار الوسائل والإعتماد على الموارد لتحقيق أهداف معينة.

السياسة الخارجية :

إختلفت تعريفات السياسة الخارجية فى الدراسات العلمية، حيث لا يتواجد إتفاق معين بين الباحثين حول تعريف محدد لها ، و يرى بعض الباحثين أن السياسة الخارجية تشير إلى تنفيذ وتشكيل وتقويم الإختيارات السياسية لدولة واحدة بناءً على مصالحها أو وجهة نظرها الخاصة ، بينما يرى آخرون أن السياسة الخارجية هى سلوك سياسى يتبعه صناع القرار فى دولة معينة نحو غيرها من الدول، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية أو القومية .

وبشكل عام، يمكن القول إن السياسة الخارجية هى جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية وتتأثر بالفلسفة السياسية الداخلية للدولة ومصالحها.

أيضاً السياسة الخارجية هى مجموعة من القرارات والإجراءات والتى تتخذها دولة معينة تجاه الدول الاخرى، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية والقومية، وتعزيز موقعها فى العلاقات الدولية ، وتشمل السياسة الخارجية جوانب متعددة، مثل السياسة الدفاعية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية.

تقسيم الدراسة :

فى ضوء هدف الدراسة و تساؤلاتها و إطارها المنهجى وعلى ما تقدم ، و أن تأتى أقسام الدراسة بشكل يتوافق مع الصورة العامة المقدمة حول الموضوع يمكن تقسيم الدراسة على النحو التالى :

أولاً : المتغيرات الخارجية .

ثانياً : المتغيرات الاقليمية .

1- المتغير الإسرائيلى .

2- متغير دول الجوار العربى والأفريقى :

أ- الأوضاع فى السودان .

ب- الأوضاع فى ليبيا .

ج- إثيوبيا و دورها الإقليمى .

3- قوى إقليمية أخرى (تركيا و إيران) .

ثالثاً : المتغيرات الدولية :

1- المتغير الأمريكى .

2- المتغير الروسى و الأوروبى .

رابعاً : المؤثرات من غير الدول :

1- الأزمة الإقتصادية .

2- قضية الإرهاب .

أولاً : المتغيرات الخارجية :

شهدت السنوات الأخيرة من الثمانينيات تغيراً كبيراً فى النظام السياسى العالمى ثنائى القطبية، والذى كان قائماً بين أمريكا ، و السوفييت بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى هذا التحول إلى ظهور مناخ سياسى دولى جديد .

وعلى الرغم من أن مرحلة الثنائية القطبية اتصفت بالحرب الباردة، إلا أن الاتحاد السوفيتى بدأ يغير و يتراجع عن سياسته الخارجية تحت ضغط مجموعة من العوامل الداخلية الاقتصادية والإجتماعية والسياسية ،و بدأ الاتحاد السوفيتى فى تقليل و تحجيم انخراطه فى الشؤون الدولية والبحث عن حلول لمشكلاته الداخلية، واتجه نحو الولايات المتحدة والغرب، مما أدى إلى تغير وإختلاف فى مواقفه السياسية لتوافق تطلعات سياسة امريكا على المستوى الدولى مقابل تراجع عن إلتزاماته تجاه دول الجنوب، بما فى ذلك المنطقة العربية .

ثانياً : المتغيرات الاقليمية :

تُواجه مصر الكثير من التحديات الإقليمية المتعددة و التى تؤثر على حركتها ومرونتها فى التعامل مع القضايا المختلفة، فعلى الصعيد الإقليمى، تُشكل التهديدات الأمنية من جهة الشرق، خاصةً من إسرائيل، تحدياً كبيراً للأمن القومى المصرى ،هذا بالإضافة إلى ذلك، تُعانى مصر من ضغوط متعلقة بتوزيع مياه النيل، حيث تطالب دول المنبع بإعادة توزيع الحصص المائية وتصدير الفائض إلى دول أخرى ، وفى الشمال، تُلاحظ مصر تعاوناً عسكرياً بين إسرائيل وتركيا، وتُواجه ضغوطاً تركية متقطعة، كما أن هناك تعارضاً بين المصالح المصرية والسياسة الخارجية للمشروع الإيرانى،وتُضاف إلى هذه التحديات الأوضاع غير المستقرة فى السودان وليبيا،مما يُشكل ضغطاً إضافياًعلى مصر فى المنطقة(محمد عبدالهادى علام،٢٠١٠،ص 218).

1-المتغير الإسرائيلى :

إرتبطت مصر بعلاقات مع إسرائيل بناءً على اتفاقية سلام رسمية، وهذه الإتفاقية تُحدد إطاراً للعلاقات بين البلدين وتفرض قيوداً تؤثر على قدرة مصر على لعب دور إقليمى أوسع فى

المنطقة العربية ،و هذه الإتفاقية تُشكل عاملاً هاماً فى تحديد نطاق التحرك المصرى على الصعيدين العربى والإقليمى (مصطفى علوى ،١٩٩٦ ، ص ٧) .

أدت الاتفاقيات التى أبرمتها مصر إلى تجميد دورها فى الصراع العربى الإسرائيلى، حيث كانت الإستراتيجية الأمريكية تهدف إلى ضمان أمن إسرائيل فى قلب المنطقة العربية ،و نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الهدف من خلال رعاية مشاريع التسوية السلمية، وخاصةً سحب مصر نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل، مما أدى إلى فرض قيود ثقيلة على علاقات مصر مع الدول العربية و تُعتبر الدول مثل العراق وسوريا وإيران مصدر تهديد لأمن إسرائيل، وبالتالى فإن أى تطور فى العلاقات المصرية مع هذه الدول يُعتبر تهديدًا للترتيبات الامنية فى المنطقة التى أرستها اتفاقية كامب ديفيد و بناءً على ذلك، فإن أى تعاون مصرى عربى يُفسر على أنه تهديد لأمن إسرائيل، مما يحد من قدرة مصر على تنظيم حركتها وعلاقاتها العربية بِحُرية (محمد عبد العزيز ربيع ، ١٩٩٥، ص : ص 14 : 19) .

تواجه مصر تحديات فى تعزيز حركتها الخارجية فى المنطقة العربية بسبب القيود التى تفرضها إتفاقية السلام مع إسرائيل،و على الرغم من حاجة مصر إلى توسيع خياراتها وتعزيز علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن هذه الاتفاقية تُشكل عائقاً أمام الدور المصرى فى المنطقة، مما يُقيّد قدرتها على التحرك فى إطار العمل العربى المشترك (محمد حافظ اسماعيل 1987،ص 184).

تُواجه مصر قيوداً على تقاربها مع الدول العربية بسبب الحدود المحدودة للتسامح الأمريكى والإسرائيلى مع أى تحرك مصرى نحو التقارب مع الدول العربية ، هذا يُشير إلى أن الدور المحدد لمصر فى المنطقة العربية يفرض قيوداً على قدرتها على التعاون مع الدول العربية التى تعارض سياستها الخارجية فيما يتعلق بقضية فلسطين (د ناجى محمد الهتاش ، ٢٠١٢ ، ص : ص 190 : 192) .

تواجه مصر تحديات إقليمية كبيرة بسبب التهديدات الأمنية من جهة الشرق، خاصةً من إسرائيل، مما يُقيّد حركتها ومرونتها فى التعامل مع القضايا الإقليمية،و تُعد القضية الفلسطينية جوهرية فى العلاقات المصرية مع الدول العربية، وتُشكل اتفاقية السلام مع إسرائيل عائقاً أمام الدور المصرى فى المنطقة،و يُشدد على أهمية إستمرار الدور المصرى فى مساندة القضية الفلسطينية مع الحفاظ على الأمن القومى المصرى، خاصةً على الحدود الشرقية ،و يجب على مصر إدارة الأمور فى سيناء بطريقة مختلفة عن الماضى، مع ضرورة ضبط الحدود والمنافذ والمعابر بشكل محكم ، فى هذا السياق، يجب أن تكون السياسة الخارجية المصرية واضحة ومضبوطة، مع الحاجة إلى حوار استراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية، تُلاحظ توجهات السياسة الخارجية لمصر اتجاه إسرائيل بعد الثورة المصرية، حيث تم التأكيد على الإلتزام

بمعاهدة السلام مع رفض تكرار الدور السابق للرئيس المخلوع ،و تُشكل إسرائيل عقبة رئيسية أمام التحرك المصرى بسبب مخاوفها من أى تغييرات قد تؤثر على أمنها ومصالحها فى المنطقة.

2- متغير دول الجوار العربى الإفريقى :

تُواجه مصر تحديات إقليمية متعددة تُهدد إستقرارها وأمنها، وتتمثل هذه التحديات فى ثلاثة محاور رئيسية: الأوضاع فى السودان، حيث تُشكل الإتهامات المتبادلة بإنتهاك السيادة الوطنية مصدر قلق؛ الأوضاع فى ليبيا، التى تُعد مصدرًا للقلق بسبب عدم الإستقرار؛ وتحدى المياه، الذى يُؤثر على أمن مصر ويُشكل تحديًا استراتيجيًا هامًا وبالإضافة إلى ذلك، تُوجد مشاكل فرعية أخرى تُسهم فى تعقيد الوضع الإقليمى لمصر.

الاوضاع فى السودان :

شهد السودان فى عام 2011م تحولاً كبيراً مع إنفصال جنوب السودان بعد إستفتاء شعبى أيد الإنفصال بنسبة كبيرة ، هذا الحدث يُعد تهديداً لأمن مصر القومى بسبب إستمرار التوترات بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى تصاعد النزاعات فى إقليم دارفور، وتُشكل هذه التطورات مخاطر إضافية على الأمن القومى المصرى، خاصةً فى ظل التحديات المتعلقة بتوزيع مياه النيل، حيث تُطالب دول المنبع بإعادة توزيع الحصص المائية وتصدير الفائض إلى دول أخرى، بما فى ذلك إسرائيل ، هذه العوامل تُضاف إلى المخاطر التى تواجهها مصر فى المنطقة.

إضافة الى النزاع الذى حدث بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع فى السودان، مما أدى إلى موجة نزوح كبيرة من الشعب السودانى الى الحدود المصرية للهروب من الحرب وأثارها المدمرة ، مما أدى الى تزايد الأعباء على مصر وتحملها مسؤولية الأشقاء فى السودان نحو إنهاء الحرب هناك .

الأوضاع فى ليبيا :

تُواجه مصر تحديات أمنية كبيرة بسبب الفوضى الداخلية فى ليبيا (وحيد عبد المجيد ، ٢٠١٤، ص 38) ، وعدم قدرة حكومة دولة ليبيا على الإمساك بزمام الأوضاع ، خاصةً أن تحمى الحدود جمهورية مصر العربية، هذا الوضع يتيح الفرصة أمام تدفق العناصر الإرهابية وتهريب الأسلحة إلى مصر ودول الجوار، مما يُسهم فى نشر عدم الإستقرار والإضطراب فى منطقة شمال أفريقيا و تُشكل هذه التحديات مخاطر كبيرة على الأمن المصرى، خاصةً فى مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، حيث تُستخدم الأسلحة المهربة من قبل جماعات متطرفة فى مصر و هذه العوامل تُقيّد قدرة صانع القرار المصرى على التحرك بحرية فى المنطقة.

إن الإرهاب فى دول العالم عامة وخاصة فى ليبيا أصبح مهدد حقيقى لجميع البلدان المجاورة لها ، فالمنظمات الإرهابية والذين يستخدمون الإرهابيين لأغراضهم الخاصة يرتكبون جرائم ضد الإنسانية فى ليبيا ، ولا يمكن القضاء عليه بالوسائل العسكرية فقط أو القيام بذلك من جانب واحد ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بجهود جماعية مكثفة ،وهناك حاجة ماسة إلى جبهة عالمية لمكافحة الإرهاب وضرورة تركيز التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب على مجالات رئيسية تشتمل على ما يلى :

- التوصل الى توافق فى الرأى حول تعريف الإرهاب وتبادل المعلومات الإستخباراتية وتسليم المجرمين بدلاً من ضرب الهجمات الإرهابية فقط، سوف يكون من الضرورى القضاء على جذور الإرهاب، بما فى ذلك التهميش و التمييز، الأمر الذى سيستغرق مزيدا من الوقت والجهد ، لتحقيق التنمية المشتركة وإحترام مختلف الحضارات والأديان.
- ضرورة بناء الثقة بين القوى المتنافسة وفى هذا الصدد، أكد مدير المعهد الفرنسى للشؤون الدولية والإستراتيجية "باسكال بونيفاس "أعتقد أننا بحاجة إلى تدابير بناء الثقة، وحتى خلال الحرب الباردة، تمكن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة من مناقشة المسائل الأمنية ، لذلك نحن قادرون فى هذا الوقت على إطلاق تدابير بناء الثقة لتبادل المعلومات حول القوات ربما وهو مثال لنزع فتيل النقاش حول التوترات.
- تعزيز الجهود الدبلوماسية فى ليبيا من خلال الأمم المتحدة والدول الإقليمية المجاورة ، حيث لا يوجد بلد تمتلك فيه فروع داعش أو تنظيم القاعدة قوة واحدة قوية بما فيه الكفاية لتأمين البلاد بأكملها.
- تعزيز روابط الشراكة بين أجهزة الأمن بين دول الشرق الأوسط وتنسيق المناهج فى تحقيق الأهداف الملحة، والاجتماعات التقليدية و بين قادة أجهزة الأمن ، و إشراك الحكومات والأفراد فى الدول المجاورة الى ليبيا فى جهود التنمية المشتركة ، لدعم جهود التنمية فى ليبيا وتعميرها بحيث تتحول إلى مانع عمرانى وبشرى ضد الإرهاب (عزة جمال عبد السلام زهران ، 2018 ، ص 306) .

أ- إثيوبيا ودورها الإقليمى :

من الواضح أن إثيوبيا قد عززت دورها الإقليمى بشكل كبير، حيث توسعت عسكرياً وسياسياً وعلى الصعيد العسكرى، تتواجد القوات الإثيوبية فى دولة الصومال وأيضاً تتواجد بالحدود بين السودان وجنوبه ، كما تشارك فى قوة حفظ السلام والتابعة للإتحاد الأفريقى ،و هذه الخطوات تُظهر إلتزام إثيوبيا بدور إقليمى أكثر نشاطاً وتأثيراً (محمود ابو العينين ، ٢٠٠٢، ص : ص 15 : 16) .

لعبت إثيوبيا دوراً هاماً فى الوساطة فى النزاعات الإقليمية، مثل الخلاف الحدودى بين السودان وجنوب السودان، كما ساهمت فى حل النزاعات الداخلية فى جنوب السودان ،و حققت إثيوبيا نجاحات ملحوظة، خاصةً مع بناء سد النهضة، الذى يُعد مشروعاً استراتيجياً هاماً لها ، ومع ذلك، أثارت هذه الخطوة مخاوف مصرية وعربية بسبب تأثيراتها المحتملة على حصص المياه ويُشكل الوضع فى جنوب السودان تحديات جديدة لمصر، ويتطلب منها التعامل مع هذه التطورات بفعالية، خاصةً فيما يتعلق بتأمين حصتها من مياه النيل، التى تُعد حيوية لبقاء البلاد (محمد سلمان ، ٢٠١٠، ص ٥٠) .

إن جمهورية مصر العربية تواجه المشكلة المتمثلة بتغلغل (إسرائيل) المتحالفة مع جنوب السودان ، حيث تدرك مصر ما وراء ذلك التقارب وهو الحصار الإسرائيلى لمصر من خلال التحكم فى منابع النيل وبالتالى إضعاف الوجود المصرى فى أفريقيا (د. جمال على زهران ، 2017، ص 9) ، وتُواجه مصر تحديات ومخاطر مستقبلية فى جوارها الجنوبى والغربى ، فى الجنوب، تُشكل دولة جنوب السودان والنزاعات فى السودان تحديات إضافية لمصر، مما يتطلب منها إتخاذ موقف فعّال والعمل على حل هذه النزاعات بالطرق السلمية و فى الغرب، تُعد ليبيا دولة ذات أهمية إستراتيجية لمصر، حيث تُوجد جالية مصرية كبيرة وتاريخ مشترك من الكفاح ضد الاستعمار ،و يُشدد على أهمية دور مصر فى متابعة القضايا الداخلية الليبية والعمل على إستعادة دورها الإقليمى من خلال تجميع القوى الإقليمية وتفعيل المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ،و يُقترح إنشاء تكتل إقليمى قوى يضم مصر وليبيا والسودان، ويُعرف بـ "المثلث الذهبى"، استناداً إلى الموارد والإمكانيات الهائلة التى تتمتع بها هذه الدول، مما قد يجعلها قوة إقليمية مؤثرة فى المنطقة.

وفى ضوء ما سبق تتميز السياسة المصرية تجاه إثيوبيا بطابع تاريخى يمتزج بين المتغيرات الثقافية والإقتصادية والسياسية، ويلعب حوض النيل دوراً حيوياً فى ربط البلدين ، تعتمد هذه السياسة على مجموعة مصالح مشتركة للدولتين، تشمل: الأهمية الإستراتيجية لإثيوبيا فى المنطقة، خاصةً فيما يتعلق بتأثيرها على صراعات جنوب السودان وعلاقة مصر باليمن والسودان ، بالإضافة إلى ذلك، تُعد الهضبة الإثيوبية منبعاً رئيسياً لمياه نهر النيل، مما يُنشئ مصلحة مشتركة حيوية بين مصر وإثيوبيا تتطلب تعاوناً وتنسيقاً مستمراً ،و تُعتبر إثيوبيا دولة إفريقية ذات مكانة إقليمية كبيرة، ولها وزن ديموغرافى وعسكرى مهم، مما يزيد من أهمية العلاقات المصرية الإثيوبية.

3- القوى الإقليمية الأخرى (تركيا وإيران) :

بينما تُعيد الدول الكبرى حساباتها الاستراتيجية، تُحاول بعض الدول الإقليمية المهمة، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، ملء الفراغ الاستراتيجى فى المنطقة من خلال سعيها للمشاركة فى تشكيل مستقبل المنطقة هذه الدول تسعى لتعزيز نفوذها وتأثيرها فى المنطقة، مما قد يُؤثر على التوازنات الإقليمية ويُغير من المشهد السياسى (تقرير عمل السياسة الخارجية ، مايو ٢٠١)

تُواجه مصر ضغوطاً وتحديات من مختلف الجهات، ففى الشمال، تُوجد ضغوط تركية وإسرائيلية، مثل الإعتراض على إتفاقية المناطق الإقتصادية الخالصة مع قبرص، ومحاولات تركية لتوسيع نفوذها الإقليمى، بالإضافة إلى ذلك، تُوجد تعقيدات فى العلاقات مع إيران، حيث تتقاطع المصالح الوطنية المصرية مع أهداف السياسة الخارجية، وتُشكل الخصومة مع إسرائيل أو تجاوز الخطوط الأمريكية الحمراء فى قضية العلاقات مع إيران تحديات إضافية،و تكمن الإشكالية فى كيفية تحقيق المصالح المصرية فى ظل هذه الظروف المعقدة، خاصةً مع وجود تيار إقليمى يُدعى "الممانعة" فى إيران، والذى قد يُؤدى إلى تفاهمات أمريكية إيرانية تترتب عليها أعباء إقليمية على مصر ودول أخرى ،و تُعد الدبلوماسية الإيرانية والسورية ناجحة فى ربط الملفات الإقليمية بالعلاقات مع الولايات المتحدة، مما يُؤثر على التوازنات الإقليمية ويُشكل تحديات إضافية لمصر.

فى هذا السياق ، فإن أدواراً إقليمية قد صعدت ، فى مقدمتها الدور الإيرانى ، والدور التركى ، وكانت المنافسة حامية فيما بينها ، فى ظل غياب الدور المصرى الفعال والحقيقى الذى من شأنه إحداث توازن حقيقى فى النظام الإقليمى ، يقلل من حالة عدم الإستقرار ، وينتصر للمبادئ ويقلل من حالة عدم الإستقرار ،ويقدم الصالح القومى على المصالح الأخرى بل والتوازن بينهما ،والحرص على دول الجوار والتهدئة فيما بينها وإعادة التنسيق فى ظل المتغيرات وفى ظل الواقع الدولى والإقليمى الذى يعيش حالة تغير واضحة ، وتدخلات غربية غير مسبوقة تستهدف إشاعة الفوضى (د. جمال على زهران ،2016 ،ص 37) .

بناءً على التطورات الإقليمية والدولية، يُوصى بضرورة تعامل مصر مع القوى الإقليمية والدولية بطريقة جديدة وأكثر تطوراً، بما فى ذلك التعامل مع تركيا وإيران و بالنسبة لإيران، يُعد استعادة العلاقات مؤشراً إيجابياً فى الوسط الدبلوماسى، وهناك توافق على ضرورة عودة العلاقات المصرية الإيرانية إلى مسار طبيعى بشكل متدرج لتحقيق توازن إقليمى و يُشترط فى هذه العلاقات مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية واحترام السيادة الإقليمية ، كما يُشدد على أهمية إعتراف إيران بسيادة الإمارات على الجزر المحتلة، مثل طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى،

وفقاً للقانون الدولى، هذا الإعتراف يُعد خطوة هامة لتعزيز الإستقرار والتوازن فى المنطقة (عبد الحافظ الكردى ، ٢٠١٢) .

أصبحت تركيا نموذجاً يُحتذى به فى تحقيق التقدم الاقتصادى، كما أنها قوة إقليمية مؤثرة حافظت على تماسك جبهتها الداخلية ونجحت فى العودة بقوة إلى الساحة الإقليمية والعالمية و لذلك، يجب على القيادة المصرية أن تهتم كثيراً لزيادة العلاقات مع تركيا، حيث أن تركيا أصبحت لاعب أساسى فى المنطقة و يمكن أن تُسهم هذه العلاقات فى تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية من خلال حوار استراتيجى فعّال يشمل التعاون السياسى والإقتصادى والثقافى،و كما يمكن أن تُساعد فى فتح أسواق تركية أمام المنتجات المصرية، مما يُعزز الاقتصاد المحلى و مع ذلك، يجب على مصر أن تتوخى الحذر من المنافسة التركية، وينبغى أن تبدأ بمشروع قومى للنهضة العلمية والعملية لتعزيز مكانتها الإقليمية.

من الواضح أن هناك مصالح إستراتيجية بين إيران وتركيا وإسرائيل تهدف إلى تهديد الأمن القومى المصرى ومحاولة تقليص الدور الإقليمى المحورى لمصر فى المنطقة العربية والشرق الأوسط و هذه الدول تسعى لتحقيق مصالحها القومية على حساب التأثير المصرى، مما يُشكل تحدياً كبيراً للأمن القومى المصرى ومكانتها الإقليمية .

تسعى إيران وتركيا إلى تحقيق أهدافهما الإستراتيجية فى المنطقة، حيث تهدف إيران إلى استعادة نفوذها الإقليمى من خلال إستخدام المذهبية الدينية، بينما تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها من خلال تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى ،و كلا الدولتين تحاول تطويق الدور المصرى التقليدى فى أفريقيا، خاصةً فى دول حوض النيل، من خلال التوسع المالى والإقتصادى و بعد ثورة 30 يونيو 2013، إتضح موقف البلدين العدائى تجاه مصر، حيث أيدا جماعات الإخوان المسلمين وأنصار بيت المقدس وحرضا الدول والمنظمات الدولية ضد النظام المصرى الجديد ، هذا الموقف يُشكل تحدياً كبيراً لمصر ومكانتها الإقليمية.

ثالثاً : المتغيرات الدولية :

1- المتغير الأمريكى :

تتأثر السياسة الخارجية لأى دولة بواقع النظام العالمى وإدراك صانع القرار لهذا الواقع و كلما كان الإدراك دقيقاً ومتوافقاً مع الواقع الموضوعى، كانت السياسة الخارجية أكثر نجاحاً فى تحقيق مصالح الدولة،و البيئة الدولية تُحدد حدودا لحركة الدول، وتختلف هذه الحدود حسب موقع الدولة على مقياس القدرات الشاملة ، الدول الكبرى تتمتع بقدرة أكبر على توسيع نطاق حركتها، بينما الدول المتوسطة والصغيرة قد تواجه قيودا إضافية و هناك حالات استثنائية، مثل حالة إسرائيل خارج الشرق الأوسط، تتأثر بالعلاقات مع الدول العظمى فيما

بعد الحرب الباردة و هذه العوامل تُؤثر على قدرة الدول على تحقيق أهدافها الاستراتيجية (دعماد جاد٢٠١٢ ، ص : ص 44 : 48) .

تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتحالف إستراتيجى يتجاوز الحدود التقليدية، حيث يمكن وصفها بالتبنى الإستراتيجى ، وقد أدركت قوى إقليمية أخرى أهمية هذه العلاقة وسعت لتوظيفها لخدمة مصالحها من خلال التعامل مع إسرائيل كمدخل للوصول إلى الولايات المتحدة ،و تُعد تركيا نموذجاً بارزاً لهذا النهج بالنسبة لمصر، هناك إدراك واضح لتفوق القدرات الأمريكية وتراجع النفوذ السوفيتى، مع الإعتراف بأن الولايات المتحدة تمتلك تأثيراً كبيراً فى المنطقة العربية، كما تُدرك مصر طبيعة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتى أصبحت أكثر وضوحاً بعد حرب أكتوبر 1973 و هذا الفهم يُسهم فى تشكيل السياسة الخارجية المصرية فى التعامل مع هذه الديناميكيات الإقليمية والدولية (صوفيه بومبيه ٢٠٠٩، ص : ص 152 : 153) .

بعد حرب أكتوبر، اتجهت السياسة الخارجية المصرية نحو تحقيق مصالحها الوطنية دون الإلتفات للضغوط العربية و هذا المسعى أدى إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل فى مارس 1979، ونتج عن ذلك انعزال مصر عن العالم العربى و مع تولى الرئيس مبارك الحكم فى أكتوبر 1981، أدخل تعديلات على السياسة الخارجية المصرية، حيث أعاد للدائرة العربية مكانتها وأدرك أهمية التوازن بين العلاقات مع الولايات المتحدة والإلتزامات العربية.

حددت مصر محددات سياستها الخارجية بعد حرب أكتوبر كالآتى :

- المحافظة على علاقات جيدة مع أمريكا وتجنب المساس بها.
- تعزيز الروابط المصرية العربية وتفعيل الإطار العربى .
- الحفاظ على الدور الإقليمى لمصر وثقلها فى المنطقة .

أظهرت الدراسات أن مصر تمتلك درجة من الإستقلالية فى مواجهة الولايات المتحدة، لكن العلاقة الثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر أثرت على مستوى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، فى إطار تعزيز العلاقات، أُجريت عدة جولات من الحوار الإستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة، وتم التوصل إلى إتفاقيات حول القضايا المشتركة، مثل :

- دعم التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.
- زيادة المساعدات الأمريكية لمصر.
- بدء مفاوضات حول إتفاقية التجارة الحرة.

كما حددت الدولتان أهدافاً مشتركة، وهى:

- السلام والإستقرار الإقليمى.

- التصدى للإرهاب.
- الإصلاح الإقتصادى.

واتفقتا على مجالات عمل مشتركة، تشمل :

- الإلتزام بالسلام.
- تنفيذ برنامج وطنى للإصلاح الاقتصادى.
- التحالف الاستراتيجى لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون العسكرى.

هذا التطور فى العلاقات لا يعنى بالضرورة وجود إتفاق كامل بين وجهتى النظر المصرية والأمريكية حول القضايا الدولية والإقليمية، ولكنه يعكس تفاهماً وتوافقاً عاماً يمكن من خلاله إدارة الإختلافات فى وجهات النظر بشكل فعّال (د نادية محمود مصطفى ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٨٥)

تجسد تعاون مصرى و أمريكا أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م (محمد حسنين هيكل ٢٠٠٩، ص : ص 40 : 42) ، فى توافق وجهات النظر بين البلدين، مما عزز العلاقات السياسية الأمريكية مع العالم العربى، خاصة مصر ، ونتيجة لذلك، قررت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الأب إلغاء ديون مصر العسكرية.

ومع إنتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسى فى مايو 2014، بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومع ذلك، فإن التحديات الداخلية والإقتصادية التى واجهتها مصر خلال السنوات الماضية أثرت على العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث اتسمت الفترة السابقة بإنكفاء مصر على نفسها وتراجع مستوى التشاور مع الولايات المتحدة، مما أدى إلى تدهور العلاقات بينهما.

بالرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يصفون العلاقات مع مصر بأنها استراتيجية (Jams K.Glass &, Dan Glassman , 2011 , P.7)

إلا أنها فى الواقع أصبحت علاقات نفعية، حيث يتبادل البلدان إحتياجاتهما الأساسية،و تحتاج الولايات المتحدة إلى إستقرار العلاقات بين مصر وإسرائيل، وتعاونها فى قناة السويس، بينما تحتاج مصر إلى المعدات العسكرية ، ومن الملاحظ أن مصر تمتلك ميزة فى هذه العلاقة بسبب قدرتها على اللجوء إلى أطراف دولية أخرى لتلبية احتياجاتها، مثل روسيا فى مجال المعدات العسكرية، ودول الخليج العربى للحصول على المساعدات المالية ، وقد ظهر ذلك جلياً خلال فترة توقف المساعدات العسكرية الأمريكية، حيث حصلت مصر على دعم مالى من السعودية والإمارات.

2- المتغير الروسى والاوروبى :

تتأثر السياسة الخارجية المصرية بعدد من العوامل، مثل الجغرافيا والهوية والأمن القومى ، ومع ذلك، فإن اختياراتها فى العلاقات مع الدول الكبرى تحكمها إعتبارات المصلحة المتبادلة، سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عسكرية و فى بعض الأحيان، تسعى مصر لإستغلال ميول النظام الدولى لتحقيق أكبر قدر من المنافع مع الحفاظ على توازن فى سياستها الخارجية مع الدول العظمى، مما يعزز مكانتها فى النظام الدولى والإقليمى .

بعد ثورة 30 يونيو 2013، واجهت السياسة الخارجية المصرية تحديات جديدة، خاصة فى التعامل مع القوى الكبرى مثل أوروبا وروسيا و فى عهد الرئيس السيسى، اتخذت العلاقات مع روسيا مساراً مختلفاً، حيث تم التركيز على توطيد العلاقات بعد فترة من القطيعة فى عهد الرئيس السابق محمد مرسى ،و كما سعت مصر إلى تعزيز العلاقات مع الإتحاد الأوروبى، خاصة ألمانيا، لكنها واجهت صعوبات بسبب تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر .

أدت التطورات بعد ثورة 30 يونيو إلى تغيير فى توجهات السياسة الخارجية المصرية، حيث تحولت إلى روسيا الإتحادية كبديل جزئى عن الولايات المتحدة الأمريكية، التى لعبت دوراً رئيسياً فى منطقة الشرق الأوسط وقد استغلت روسيا هذا التحول لتعزيز مكانتها كقوة مؤثرة فى المنطقة.

كان هناك عدة عوامل وراء توجه مصر نحو روسيا الاتحادية، وتشمل:

- **توتر العلاقات المصرية الأمريكية بعد موقف الولايات المتحدة السلبى من الأحداث فى 30 يونيو وتداعياتها، حيث أوقفت أمريكا جزءاً من المساعدات العسكرية لمصر، مما دفع القيادة المصرية للبحث عن بدائل جديدة توفر لها الشرعية وتملأ الفراغ الذى تركته الولايات المتحدة.**
- **التغيرات الإقليمية بعد ثورات "الربيع العربى"، حيث بدأت السياسة الروسية تتجه نحو تعزيز التعاون مع مصر بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين، خاصة مع دعم دول مجلس التعاون الخليجى للنظام المصرى.**
- **المتغيرات الداخلية فى كلا البلدين، حيث كانت الشرعية لنظام الرئيس السيسى فى مصر مهددة بسبب الرفض الأمريكى والأوروبى، مما جعل التحالف مع روسيا خياراً استراتيجياً، خاصة فى مجال التعاون العسكرى لمكافحة الإرهاب ،و بالنسبة لروسيا، يتوافق التقارب مع مصر مع إستراتيجيتها للأمن القومى فى المنطقة.**

فى ضوء هذه العوامل، عملت السياسة المصرية على تعزيز التعاون مع روسيا من خلال مشاريع إقتصادية وصفقات تسليح وتبادل زيارات رسمية، وقد جاءت قرارات الولايات المتحدة بتجميد المساعدات لمصر حافزاً قوياً لجعل روسيا بديلاً رئيسياً فى تنويع مصادر التسليح.

تكتسب العلاقات المصرية الروسية أهمية خاصة فى المرحلة الحالية بسبب عدة عوامل:

- الضغوط الإقتصادية والسياسية التى تواجهها مصر، إلى جانب التحديات الإقليمية التى تهدد الأمن القومى، مما يجعل من الإنفتاح على روسيا خياراً استراتيجياً.
- السعى الروسى بقيادة بوتين لتعزيز مكانتها كقوة عالمية مؤثرة.
- الدعم الشعبى فى مصر لتعزيز العلاقات مع روسيا، والذى يمكن أن يكون عاملاً حاسماً فى نجاح السياسة الخارجية المصرية.
- التغيرات الدولية المتتالية التى تشير إلى مرحلة جديدة من توازن القوى المتعددة، مما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون بعد عدم نجاح المرحلة الحالية و التى تهيمن فيها قوة واحدة على زمام الأمور (طارق عثمان ٢٠١٢ ، ص : ص 15 : 18) .

فى ضوء هذه العوامل، تعمل مصر على تطوير علاقتها مع روسيا بشكل إستراتيجى، خاصة فى المجال السياسى والدبلوماسى، مع الحفاظ على قدر من الحذر فى الجوانب العسكرية .

تعد العلاقات بين مصر والإتحاد الأوروبى ذات دلالة خاصة، حيث تمثل مصر أحد أهم الشركاء للإتحاد الأوروبى لأسباب سياسية وإقتصادية ولوجستية، نظراً لموقعها الإستراتيجى على البحر المتوسط وتأثير الأوضاع فيها على مصالح دول الاتحاد.

رابعاً : المؤثرات من غير الدول :

1- الأزمة الإقتصادية :

لا شك أن الأزمة الإقتصادية العالمية، خاصة فى أوروبا، تؤثر بشكل كبير على السياسات الخارجية للدول النامية والفقيرة، ومن بينها مصر و فرضت الأزمة المالية قيوداً على تقديم الدعم والمنح والقروض النقدية الضرورية لدعم هذه البلاد و التى تعانى من تدهور فى الأوضاع السياسية والإقتصادية ،ومن الأمثلة على ذلك الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى عام 2008، والتى أدت إلى تقليص الدعم المالى الأمريكى لمصر، مما يسلط الضوء على تأثير هذه الأزمات على الدول النامية (أحمد طاهر ، 2012 ، ص ص. 110-115) .

تعانى مصر حاليا من نقص فى العملة الأجنبية، ويمكن معالجة هذا الأمر من خلال برنامج حكومى للطروحات لتوفير النقد اللازم لدعم العملة المحلية و يتوقف نجاح جهود خفض التضخم على حل أزمة نقص العملة الصعبة وتخفيف الطلب على الدولار من خلال تفعيل إتفاقيات التبادل التجارى بعملات أخرى مع دول مثل الصين والهند وروسيا.

أدى التضخم المرتفع إلى ضغوط على الإقتصاد والقطاع المصرفى، مع إستمرار رفع أسعار الفائدة وتوقعات بتشديد السياسة النقدية حتى إستقرار الأسعار و تؤدى الأزمة الإقتصادية إلى تدهور الأوضاع الداخلية وإختلال فى توازن القوى، مما يزيد من حدة الإنقسام المجتمعى و يعد الإنقسام الداخلى عائقاً أمام إطلاق سياسة دولية و خارجية متميزة .

سيواجه الرئيس عبد الفتاح السيسى أولويات متعددة، تشمل توفير الحماية للدولة المصرية من الإنهيار بسبب العنف والإرهاب، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ،و يتطلب ذلك مواجهة تحديات كبيرة، خاصة مع وجود أكثر من 30 مليون شخص فى دائرة الفقر، مما يستدعى إجراءات أمنية وسياسية واقتصادية لتحقيق الإستقرار الوطنى (عدنان السيد حسين ٢٠١٤ ، ص 4) .

2- قضية الإرهاب :

هناك جدل مستمر حول تعريف الإرهاب بسبب عدم وجود إتفاق دولى واضح حول هذا المفهوم. يعود هذا الجدل إلى عدة عوامل، منها :

- غياب تعريف صريح ومحدد للإرهاب، حيث قد يُعتبر الفعل نفسه إرهابياً من قبل البعض وعملاً مشروعاً من قبل البعض الآخر.
- تداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى مشابهة، مما يؤدى إلى تشابك فى التعريف.
- تطور مفهوم الإرهاب وتغير أشكاله وأنماطه ودوافعه بمرور الوقت وفى أماكن مختلفة.
- غياب نظرية علمية متكاملة تفسر ظاهرة الإرهاب بسبب إختلاف الثقافات الإنسانية.

بعد ثورة 30 يونيو 2013، أكد فخامة الرئيس السيسى فى خطابه أمام الأمم المتحدة فى 25 سبتمبر 2014 على أهمية مواجهة الإرهاب، مشيراً إلى أن مصر عانت من ويلات الإرهاب منذ القرن الماضى، وأن هذه الظاهرة تستخدم الدين كغطاء لتحقيق أهدافها ، وأكد أن الدين الإسلامى الحنيف بريء من هذه الأفكار المتطرفة، وأن الإرهاب لا يجب أن يسىء إلى قيم الإسلام السامية التى يتمسك بها مليارات المسلمين حول العالم (كلمة فخامة الرئيس السيسى أمام الأمم المتحدة ، 2014) .

أكد الرئيس السيسى على مواجهة الإرهاب بقوة، مشيراً إلى أن القضاء عليه يتطلب مواجهة حاسمة وتطبيق القانون ،وعبر وزير الخارجية المصرى عن ضرورة وجود رؤية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب تشمل جميع تنظيمات الإرهاب، وليس فقط تنظيم داعش ،و شدد الوزير شكرى على أهمية استراتيجية عربية ودولية لمحاربة الإرهاب الذى يهدد المنطقة وأوروبا.

فى عام 2015، أكد الرئيس السيسى خلال زيارة رئيس الوزراء العراقى لمصر إستعداد مصر لدعم العراق فى مكافحة الإرهاب ووضع برنامج شامل لذلك ،و كما أدان رئيس الوزراء المصرى إبراهيم محلب جميع أشكال الإرهاب وأكد على أهمية التنسيق الدولى لمكافحته.

فى النهاية، يمكن القول إن مكافحة الإرهاب تتطلب معالجة الأفكار المتطرفة التى تقود إليه، بدءاً من الترويج لها عبر وسائل الإتصال الحديثة وحتى تنفيذ العمليات العسكرية ،ويجب منع الإرهابيين من تبنى هذه الأفكار والترويج لها، وهذا يتطلب إستراتيجية شاملة ومتعددة.

الخاتمة :

فى ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية شهدت تحولات كبيرة خلال المدة من 2011 – 2024 فى ظل المشهدين الدولى والإقليمى ، وهذه التحولات تأتى نتيجة للتغيرات فى النظام الدولى والصراعات الإقليمية، وتتطلب من مصر التكيف مع هذه التغيرات لتعزيز مصالحها الوطنية ، و أن تأخذ فى الإعتبار هذه النتائج الرئيسية :

1- **تأثير المتغيرات الخارجية على السياسة الخارجية المصرية : تؤثر المتغيرات الخارجية، مثل التغيرات الدولية والإقليمية، بشكل كبير على السياسة الخارجية المصرية، حيث تتطلب هذه التغيرات من مصر تعديل سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الجديدة .**
2- **أهمية الثوابت فى السياسة الخارجية المصرية: تظل بعض المبادئ والسياسات ثابتة فى السياسة الخارجية المصرية، مثل الحفاظ على الأمن القومى وتعزيز المصالح الوطنية، على الرغم من التغيرات الدولية والإقليمية .**
3- **تأثير المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية المصرية : تؤثر المتغيرات الإقليمية، مثل التغيرات فى دول الجوار العربى والأفريقى، بشكل كبير على السياسة الخارجية المصرية، حيث تتطلب هذه التغيرات من مصر تعديل سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الإقليمية.**
4- **دور القوى الإقليمية الأخرى: تلعب القوى الإقليمية الأخرى، مثل تركيا وإيران، دوراً هاماً فى تشكيل السياسة الخارجية المصرية، حيث تتطلب هذه القوى من مصر تعديل سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الإقليمية .**
5- **تأثير المتغيرات الدولية : تؤثر المتغيرات الدولية، مثل التغيرات فى السياسة الأمريكية والروسية والأوروبية، بشكل كبير على السياسة الخارجية المصرية، حيث تتطلب هذه التغيرات من مصر تعديل سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الدولية.**
6- **أهمية مواجهة الأزمات الاقتصادية والإرهاب: يجب على مصر مواجهة الأزمات الاقتصادية والإرهاب بشكل فعال، حيث تؤثر هذه الأزمات على السياسة الخارجية المصرية وتتطلب تعديل سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الجديدة.**

التوصيات :

1- **تعزيز العلاقات مع دول الجوار: يجب على مصر تعزيز العلاقات مع دول الجوار العربى والأفريقى، وتطوير سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الإقليمية.**

2- تطوير إستراتيجية خارجية متكاملة: يجب على مصر تطوير إستراتيجية خارجية متكاملة تتناسب مع التغيرات الدولية والإقليمية، وتأخذ في الإعتبار الثوابت والمتغيرات فى السياسة الخارجية المصرية.

3- مواجهة التحديات الإقتصادية والإرهاب : يجب على مصر مواجهة التحديات الإقتصادية والإرهاب بشكل فعال، وتطوير سياساتها وتوجهاتها لمواجهة هذه التحديات.

4- تعزيز التعاون الإقليمى والدولى: يجب على مصر تعزيز التعاون الإقليمى والدولى، وتطوير سياساتها وتوجهاتها لمواجهة التحديات الدولية والإقليمية.

5- تطوير القدرات الدبلوماسية: يجب على مصر تطوير القدرات الدبلوماسية لمواجهة التحديات الجديدة، وتطوير سياساتها وتوجهاتها لتعزيز المصالح الوطنية.

6- فى النهاية، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد ساهمت فى فهم التحولات فى السياسة الخارجية المصرية، وأن تكون قد قدمت نتائج وتوصيات قيمة لصانعى القرار فى مصر ،و إن السياسة الخارجية المصرية تتطلب التكيف المستمر مع التغيرات الدولية والإقليمية، والعمل على تعزيز مصالح مصر الوطنية.

قائمة المراجع المستخدمة باللغة العربية :

أحمد طاهر، دبلوماسية الرئاسة : دوافع دلالات زيارات مرسى الخارجية ، (مجلة) السياسة الدولية، (القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،٢٠١٢ ، ص:ص ١١٠-١١٥)

التقرير الإستراتيجى العربى عام ١٩٩٦م (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٧م) ، ص ٣٣٩.

المستقبل العربى ،العدد ٢٢٩(القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢)،ص : ص١٥: ١٨

تقرير عمل السياسة الخارجية ، منتدى شركاء التنمية فى ٢٧ / ايار مايو ٢٠١٢ م .

جمال على زهران ، ٢٠١٧، أزمة مياه النيل والإدارة الكارثية، مجلة الإستقلال ، (مركز الإستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات) ، ع ٩ ،أكتوبر ،٢٠١٧ ،ص ٩ .

جمال على زهران ،٢٠١٦دور مصر فى ظل نظام دولى وإقليمى متغير ، مجلة الإستقلال ، (مركز الإستقلال للدراسات الإستراتيجية والإستشارات) ، ع ٥ ،أكتوبر ،٢٠١٦ ،ص ٣٧ .

حسام عيسى،العرب وجوارهم الى اين ،ط (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٢)،ص ١٢٤.

صوفيه بومبيه ، مصر الوجه الاخر ، ترجمة ميشال كرم ، ط١ ، (بيروت: دار الفارابى ٢٠٠٩م) ، ص : ص ١٥٢ : ١٥٣ .

طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية ، ص ٢٩٣ وما بعدها ، للمقارنة : احمد ابو زيد ، الثورة السياسية الخارجية المصرية الاستمرارية والتغيير .

عدنان السيد حسين ، مصر بين ثورتين ، (المجلة) العربية للعلوم السياسية ، العددان ٤٢ و ٤١ ، (بيروت : تصدر عن الجبهة العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤ م) ، ص ٤ .

عماد جاد ، محررا العدد ٢١٣ ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠١٢م) ، ص : ص ٤٤ : ٤٨ .

عزة جمال عبد السلام زهران ، ٢٠١٨ ، إدارة الأزمات وتحديات التنمية فى ظل الإرهاب فى الشرق الأوسط ،للمؤتمر العلمى الأول بعنوان: مواجهة التحديات السياسية والإقتصادية فى الأطر الإقليمية والدولية،(جامعة بنى سويف – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية)، ص ٣٠٦

عبد الحافظ الكردى ، ثوابت ومنطلقات السياسة الخارجية ، جريدة (الاهرام فى ٢٠/٨/ ٢٠١٢م) .

كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسى (كاملة) امام الامم المتحدة فى ٢٣/ ٩ / ٢٠١٤ م ، متاح على شبكة الانترنت عبر الموقع الآتى :

www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24092014&id...8Tlb

محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر (ط ٢ القاهرة : مركز الاهرام ، ٢٠٠٩) ، ص : ص ٤٠ : ٤٢ .

محمد عبد الهادى علام ، طريق الدبلوماسية المصرية ، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولى ، ٢٠١٠م) ، ص ٢١٩.

مصطفى علوى ، الشرق اوسطية ومكانة مصر الإقليمية ، بحث مقدم الى المؤتمر العاشر للبحوث السياسية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ١٩٩٦م) ، ص ٧ .

محمد عبد العزيز ربيع ، الحوار الفلسطينى – الأمريكى ، الدبلوماسية السرية والإتصالات الفلسطينية والإستراتيجية ، (عمان : دار الجليل ، ١٩٩٥م) ، ص : ص ١٤ : ١٩ .

محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (القاهرة : مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧م)، ص ١٨٤ .

محمود ابو العينين ، الدور الاقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م ، بين الإستمرارية والتغيير ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد١٤٩، (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ٢٠٠٢م) ، ص : ص ١٥ : ١٦ .

محمد سلمان ، طايع الحاجات المائية المصرية – تحديات المستقبل (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ١٨١ ، (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، ٢٠١٠م) ص ٥٠ .

نادية محمود مصطفى ، مصر ، مشروعات النظام الاقليمى الجديد فى المنطقة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٧م) ، ص ٣٨٥ .

ناجى محمد الهتاش (اسرائيل) والتغيير فى مصر ، دراسة استشرافية لمستقبل العلاقات المصرية –الإسرائيلية (مجلة) الدراسات الفلسطينية ، العدد١٥ ، (بغداد : جامعة بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ٢٠١٢ م) ، ص : ص ١٩٠ : ١٩٢ .

وحيد عبد المجيد ، ثورات الربيع العربى بعد ثلاث سنوات : مصر نموذجا (مجلة) المستقبل العربى ، العدد٤٢١ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٤م) ، ص ٣٨ .

قائمة المراجع المستخدمة باللغة الإنجليزية :

Jams K.Glass &, Dan Glassman, stratiegic public Diplomacy, The case of Egypt, 2011, P.7.